



الاستدامة المالية ومؤشراتها في العراق

Financial Sustainability and Its Indicators in Iraq

يغيازاريان سونيا *
جامعة البصرة : مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العراق)
sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/8/11 تاريخ القبول: 2025/02/26

ملخص: تهدف الدراسة الى التعرف على القواعد الخمس للاستدامة المالية أو الانضباط المالي والمتمثلة في (الدين/ الإيرادات/ توازن الموازنة/ ضبط الانفاق العام/ القاعدة الذهبية) وما لها من مؤشرات لكل منها كـ (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي/ العجز الأولي والفجوة الضريبية/ نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام/ نسبة عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري)، وعلى وفقها، حقق العراق الاستدامة المالية في بعض الأعوام وعدمها في أخرى لمحددات عدة (النمو الاقتصادي/ الإيرادات النفطية، الخ.)، وتوصلت الى نتائج أهمها (إنشاء جهاز لإدارة الدين بنوعيه الداخلي والخارجي/ سيطرة الدولة على منافذ البلاد/ تقليل الانفاق غير المبرر (الاستهلاكي) والتركيز على الانفاق الاستثماري).

كلمات مفتاحية: الاستدامة المالية - قاعدة الدين - قاعدة الإيرادات - قاعدة توازن الموازنة - قاعدة ضبط الانفاق العام - القاعدة الذهبية.

Abstract: The study aims to identify the five rules of financial sustainability or fiscal discipline represented by (debt/revenues/budget balance/control of public spending/golden rule) and its indicators for each of them such as (the ratio of public debt to GDP/ primary deficit and tax gap/ratio of budget deficit to GDP/ratio of public spending to GDP and ratio of investment spending to public spending/ratio of budget deficit to investment spending), and according to them, Iraq achieved financial sustainability in some years and not in others due to several determinants such as (economic growth/oil revenues, etc.). The most important results were the establishment of an internal and external debt management system, the state's control over the country's outlets, the reduction of unjustified expenditure and the focus on investment expenditure.

Keywords: Financial Sustainability - Debt Base - Revenue Base - Budget Balance base - Public Spending Control Base - Golden Rule.

1. مقدمة:

تعد الاستدامة المالية من المؤشرات المالية الحديثة التي تمثل القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة الى اجراء تعديلات كبيرة في السياسة المالية مستقبلاً" بهدف تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، و تتمثل القواعد الخمس للاستدامة المالية في (الدين/ الإيرادات/ توازن الموازنة/ ضبط الانفاق العام/ القاعدة الذهبية) ومؤشراتها (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي: تحقيقها في(2015 و 2017- 2019 و 2021) وعدمها في(2016 و 2020)/(العجز الأولي: بين تحقيقها لـ(2017- 2018 و 2021) واخفاقها(2015- 2016 و 2019- 2020) والفجوة الضريبية: عدم الاستدامة(2015- 2021)/(نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي: تجاوزه الحد المثلى (في(2016 و 2020) مقابل تحقيقها في(2015 و 2019)/(نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي: ضمن السقف المسموح به لـ(2016- 2018 و 2021 و 2022) مقابل تجاوزها في(2015 و 2019 و 2020) ونسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام: تحقيقها(2015- 2019 و 2021) مقابل عدمها (2020 و 2022)/(نسبة عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري: تحقيقها للمدة(2015- 2016 و 2019- 2020) كونها ضمن السقف المسموح أقل من (100 %)، وعليه، ان تحقيق الاستدامة وفق المؤشرات المذكورة في بعض الأعوام و اخفاقها في أعوام أخرى يرجع الى العوامل التي تؤثر على تحقيقها من الاحداث الداخلية للبلاد ومعدلات النمو الاقتصادي تبعاً لارتفاع-انخفاض أسعار النفط دولياً"، الخ.

1.1 أهمية البحث: تعد الاستدامة المالية أداة رصد وتحليل لمقدرة الدولة المالية على الاستمرار في سياسات النفقات والإيرادات" تنفيذ برامج عملها لمختلف الأنشطة ضمن مدى معين"، وهي شكل من اشكال التمويل.

2.1 مشكلة البحث: تنطلق من صياغة السؤالين الآتيين: * ما هي مؤشرات الاستدامة المالية في العراق؟ * ما هي العوامل التي تحدد الاستدامة المالية؟

3.1 فرضية البحث: ان تحقيق الاستدامة المالية في العراق مرتبط بالإيرادات النفطية، وبدوره، يعد مؤشر سلبي عن حالة الاستدامة فيه.

4.1 هدف البحث: *توضيح نشأة ومفهوم الاستدامة المالية. * تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق. * العوامل التي تحدد الاستدامة المالية.

5.1 منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية من حيث النشأة والمفهوم والمحددات والتحليلي من بيان مؤشراتها في العراق والعوامل التي تحدد تحقيقها، وختمت بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

2. الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية" إدارة الدين العام"

1.2 نشأة الاستدامة المالية: في بادئ الأمر، يعود مصطلح (الاستدامة) في الأصل الى علم الايكولوجي، إذ تم استخدامه للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية، لأنها عرضة للتغيرات الهيكلية لديناميكيته التي تؤدي الى حدوث تغير في عناصرها وخصائصها وعلاقات هذه العناصر فيما بينها(السلطاني، 2021، 51)، وبدورها، تعبر عن دراسة كيفية عمل الأنظمة الطبيعية والتنوع وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لكي تبقى متوازنة، وتأخذ بنظر الاعتبار "كيف نعيش باتساق مع عالم الطبيعة وحمايته من التدمير والإتلاف"(الخواجة، 2016، 1)، اما استدامة المالية العامة أو الحكومية، فيعد من احد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية يمكن تطبيقه على كل وجه من أوجه الحياة على الأرض، بدءاً من المستوى المحلي الى الدولي، و كمفهوم، بدأ استخدامه بصورة واضحة منذ(1978) وأصبح مقترناً " بالتنمية الاقتصادية لكثرة الآراء التي تم طرحها في هذا المجال، ومنها منظور الأمم المتحدة حول مفهوم التنمية المستدامة (التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وبهدف تحقيقها، لا بد من التوفيق بين المطالب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وهي من ركائز التنمية)(الأمم المتحدة، مستقبلنا المشترك، 1987، 8)، وفي مجال المالية العامة، بدأ منذ منتصف(الثمانينات) من القرن العشرين "بعد ظاهرة المديونية العالمية في(1982) وافلاس دول في أمريكا اللاتينية وتزايد الانفاق الحكومي على برامج التنمية الاقتصادية وما تبعه من عجز الموازنة العامة في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء"(صالح، 2021، 22) في كثير من البحوث التجريبية التي انبرت لقياس مؤشراتها وتحديدتها في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة(الطائي وشلال، 2015، 1)، ناهيك عن ذلك، تصدرت الاستدامة المالية "استدامة الدين العام" والتحديات المستقبلية التي يمكن ان تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تفاقم معدلات الدين، المشهد الاقتصادي العالمي منذ الازمة المالية العالمية (2008)، وما خلفته من ديون سيادية في البلدان الأوروبية وغيرها من بلدان العالم، فقد ولد إفراط الحكومات في الانفاق العام وانحسار الإيرادات الحكومية نمواً "متسارعا" في حجوم الدين العام الجارية(آل طعمة، 2019، 114)، حيث أعلنت



بعض الحكومات المحلية الأمريكية (نيويورك - كليفلاند) عن حالات ضائقة مالية، ومن ثم، بدأت المنظمات الدولية (البنك الدولي أو الأمم المتحدة) توصي بتعزيز الاستدامة المالية لضمان التوازنات المالية للحكومات (محمد والبكري، 2022، 17-18)، وبذلك، أصبحت استدامة السياسة المالية من أكثر المواضيع جدلاً، كونها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة عند تصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام (الطائي وشلال، 2015، 1).

2.2 مفهوم الاستدامة المالية

على وفق اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ومنظمة المحاسبة الدولية، تعرف: "القدرة على مواصلة السياسة الحالية دون تغييرات في الخدمات العامة والضرائب دون التسبب في الديون المتزايدة باستمرار، ومن ثم، يجمع ثلاثة ابعاد مترابطة "الخدمة - الإيرادات - الديون"، لذلك، أصبح تحليل هذه الأبعاد مناسباً ليس فقط لتحقيق الأهداف المالية، بل الأهداف العامة الأخرى" (محمد والبكري، 2021، 18).

تعبر عن: "مدى قدرة الدولة على إداء التزاماتها المالية الآنية والمستقبلية من دون إعسار مالي، ومن دون الحاجة إلى مزيد من الديون وخدماتها أو إعادة جدولتها". (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2006، 26)، أي ينطوي على تحقيق مبدئين (الملاءة: قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية) و (السيولة المالية: وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها) (بانافع وعلي، 2016، 183).

أو أنها: "القدرة في الحفاظ على الوضع المالي الحالي من غير إجراء أي تعديل في سياسة الضرائب أو الاتفاق بهدف ضمان الملاءة على النحو المحدد في قيود ميزانية القيمة الحالية" (نايف وآخرون، 2021، 3).

مما سبق، تشترك المفاهيم أعلاه في العناصر الآتية: (سماقه يى وبادواه يى، 2015، 80)

✓ تجنب الاستدانة بإفراط من الحكومة.

✓ استمرار في الاتفاق والإيرادات العامة على الأمد الطويل.

✓ استمرار الحكومة في خدمة ديونها.

✓ تحقيق النمو المرغوب.

تعرفها الباحثة: مقدرة الحكومة على الاستمرار في الانفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل دون ان تغير في سياستها المالية على الأمدين القريب والبعيد أو اللجوء الى الدين العام بالإفراط بغية تحقيق النمو المرغوب به، إذ انها ترتبط بالتوازن الزمني للمالية العامة "أي عجز في الموازنة يجب تغطيته في المستقبل من إيرادات مستقبلية".

3.2 محددات "النظريات الاقتصادية" والاستدامة المالية: تختلف تحقيق الاستدامة المالية التي تعد ضرورة للحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة للدولة على وفق النظريات الاقتصادية الآتية (يذكر البعض منها):

***الكلاسيكية:**

✓ متطابقة ريكاردو - المكافئ الريكاردى: ترجع الى (ديفيد ريكاردو) والتي عرضها (روبرت بارو)، إذ رأى (ريكاردو)، ان تمويل عجز الموازنة بالدين، قد يؤدي الى زيادة الضرائب في المستقبل بالقيمة الحالية للعجز الحالي، وبافتراض رشادة الافراد، سيزداد الادخار حالياً" بهدف تمويل الزيادة في الضرائب المتوقعة مستقبلاً"، وان نقص ادخار الحكومة(عجز الموازنة الحالي) يسهم في زيادة الادخار الخاص، ومن ثم، لم يتغير الادخار القومي، ولم يتأثر معدل الفائدة ولا التوازن بين الادخار والاستثمار، بمعنى ، ان إحلال العجز في الموازنة بالدين، ما هو الا ترحيل توقيت فرض الضرائب، لذا، فإن أثرهما متكافئ على الاقتصاد، اما رأي (بارو)، فيكمن في ان العجز في الموازنة وزيادة الدين العام يؤديان الى زيادة الادخار الخاص وترتفع معدلات الفائدة في حالة الاقتصاد المغلق، وقد يظهر أثر المزامنة وانخفاض الاستثمارات الخاصة(بانافع وعلي، 2020، 151- 152).

✓ القيد الزمني للميزانية العامة: استمد من نظرية (تعظيم سلوك المستهلك)، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الافراد، لذا على الحكومة، ان تعمل على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل.

✓ عدم التمويل البونزي: ان اللفظ (البونزي) مشتق من أسم (لعبة) وهي تحمل أسم شخص يدعى (تشارلز بونزي) وهو محتال من مدينة (بوسطن) الأمريكية، كونه اقام مشروعاً "استثمارياً" في(1920) ويعد من مشاريع النصب والاحتيال الاستثماري، يتم فيها دفع عوائد الى المستثمرين من الاموال التي يودعها مستثمرون آخرون، وليس من أرباح حقيقية تتولد من نشاط استثماري (صالح، 2021، 26)، في حين يشير (عدم التمويل البونزي) الى ان المستثمر يستثمر في الاقتراض لسداد مديونية قديمة، مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون، ومن هنا، تم استخدام توصيف هذا السلوك



في الادبيات المالية، وبافتراض رشادة الحكومة، فإن سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي، مما يعني ان الدين العام سيؤول الى الصفر مستقبلاً" (بانافع وعلي، 2020، 150).

* النيو كلاسيك : بنموذجي: (صالح، 2021، 27)

✓ دايمنود- تداخل الأجيال في (1965): يوضح تأثير الدين الحكومي على التوازن التنافسي طويل الأجل في اقتصاد يسوده التداخل بين الأجيال، إذ توصل الى ان التوازن المؤقت في سلوك (الأفراد - المنشآت - الحكومة) في الأمد القصير يتحقق عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد الديون، بمعنى التوازن "يكون- تكون" في (سلوك الأفراد: الضرائب أقل من المدخرات) و (سلوك المنشآت: الاستثمار موجب في الإنتاج الرأسمالي) و (سلوك الحكومة: الضرائب قادرة على سداد الديون وابعائها).

✓ الامثلية الدائمة: يأتي من علاقة الترابط والتفاعل في سلوك (الأفراد - المنشآت - الحكومة) للتوصل الى مفهوم الاستدامة المالية، فالدين العام يسمح للاقتصاد الوصول الى حالة من الثبات في ظل غياب الصدمات الخارجية من توجيه الادخار الى الاستثمارات المنتجة التي تولد من الدخل ما يضيف الى الحصيلة الضريبية لسداده، علماً، ان الشرط الأساسي للاستقرار يكمن في زيادة معدل النمو الاقتصادي عن صافي الفائدة بعد خصم الضرائب عليها، وتوصل النموذج الى تحديد القيمة الحرجة للدين وسميت بـ (قاعدة الاستدامة)، فالحكومة تعظم منفعة الأفراد في ظل قيد الموازنة والقيود السلوكية والتكنولوجية للقطاع الخاص.

3. واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق (دراسة تحليلية)

1.3 مؤشرات - قواعد: الانضباط المالي - الاستدامة المالية للدولة:

الجدير بالإشارة، ان قواعد الاستدامة المالية أو الانضباط المالي تتمثل في (5) قواعد ولكل منها مؤشر - مؤشرين، وهي في الوقت ذاتها تعد مؤشرات الاستدامة المالية، وعلى النحو الآتي:

1. قاعدة الدين "استدامة الاستثمار": تشترط استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتتحدد نسبتها وفقاً لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى (عبد القادر وآخرون، 2019، 450)، وبدورها تشمل:

✓ **مؤشر نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي:** يعد من أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول بغية قياس درجة مديونيتها من أجل تقييم مستوى الدين بالنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على سداد ديونها (منشد والجوري، 2020، 38)، ومن المقاييس المعتمدة في معرفة مدى الخطورة والأمان من عمليات الاقتراض، إذ يعكس نسبة الموارد الاجمالية المتاحة لخدمة الديون عبر نقل الموارد من انتاج السلع المحلية الى انتاج الصادرات، علماً، ان نسبة الديون العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي قد تختلف من دولة الى أخرى، ففي بعض البلدان العربية، لا يسمح القانون فيها ان تتجاوز أكثر من (40 %)، اما المنظمة الدولية لتخفيف الديون فقد حددتها ما بين (20 % - 25 %) (محمد واحمد، 2024، 127)، وصندوق النقد الدولي بين الحد الأدنى (25 % - 30 %)، وعلى وفق اتفاقية (ماستريخت 1992)، ان سقف المديونية أو نسبة الديون الى الناتج المحلي الإجمالي التي تكون في حدود الأمان ان لا تتجاوز (60 %) (عجم والفتلاوي، 2023، 508)، وفي حال تجاوزها، دلت على خطورة الدين العام " عند زيادة الأخير بدرجة أكبر من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، تزداد أعباء الديون، وعلى نقيض ذلك، تنخفض قدرة الدولة على خدمة ديونها، وبذلك، تصبح المديونية بمرور الوقت، مشكلة كبيرة تهدد كل من الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي على حد سواء" (الحاوري، 2015، 280-281)، بالإضافة الى ذلك، يتسم الموقف المالي لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات الآتية: (خن، 2018، 94)

* **إزياد معدل الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عن معدلاتها التاريخية أو عن المعايير المعتمدة " نظيراتها في الدول الأخرى".**

* **إذا من الضروري الحفاظ على نسبة ثابتة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، فان السياسة المالية بحاجة الى التغيير.**

* **انخفاض معدل الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عن معدلاتها التاريخية، وفي حال استقرار نسبة الدين العام الى الناتج دون تغيير السياسة المالية الحالية، فأنها تعد مستدامة.**

وبدوره، ان الدين العام يضم مؤشرين:

✓ **مؤشر الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي:** يشير الى "اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من (مؤسسات وطنية- أفراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم (حوالات الخزينة أو



السندات الحكومية) لقاء تعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة زمنية محددة ويسمى الحكومة بـ(القرض الوطني)(محمد والعبيدي، 2018، 88)، ويتكون من(الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي) و(إصدار الأوراق المالية الحكومية من السندات: ديون متوسطة "2-7 سنوات وطويلة الأجل " تزيد مدنها عن 7 سنوات") و(حوالات الخزينة المركزية: ديون قصيرة الأجل لا تتعدى سنة واحدة)، ومن الأرقام الواردة في الجدول(1)، ارتفع رصيد الدين الداخلي بنسب (47,3 % و 0,6 %) من(32142,8 مليار دينار في 2015) الى (47362,3 مليار دينار في 2016) ليواصل بالارتفاع مسجلاً (47678,8 مليار دينار في 2017) نتيجة الاحداث التي مر بها البلاد من الصراع المسلح مع تنظيم(داعش الإرهابي في حزيران 2014) وما رافقه من زيادة "النفقات العسكرية الذي تختلف من حيث حجمها وأهميتها من دولة الى أخرى ومن وقت الى آخر بهدف الحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها عند تعرضها الى العدوان أو تهديد خارجي) بنسبة (8,7 %) من(8073000 مليون دينار في 2014) الى (8781000 مليون دينار في 2017)(حران والشمري، 2023، 18) لتغطية نفقات الحرب مع التنظيم المذكور والهبوط الحاد في أسعار النفط دولياً" بنسبة (19,4 - %) من(44,7 دولار / برميل في 2015 الى 36 دولار / برميل في 2016) على وفق تصدير(3 و 3,3) مليون برميل يومياً"، ومن ثم، انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة(13,7 - %)(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2016)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة)، مما اسهم في انخفاض السيولة المالية، وعلى وفقها، لجئت الحكومة المتمثلة بـ(وزارة المالية) الى الاقتراض الداخلي لتمويل العجز من إصدار سندات وطنية وطرح سندات التسليم الآجل بالدولار طرح البنك المركزي سندات التسليم الآجل نيابة عن وزارة المالية في 2015/8/2 بمبلغ قدره(2) مليار دولار بيعت منها(13,3) مليون دولار ما يعادل (14,5) مليار دينار والعمل على

الجدول (1): مؤشر الدين الداخلي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي

في العراق للمدة (2015-2021) (مليار دينار / (%))

السنة	الدين الداخلي	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	مؤشر نسبة الدين الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
2015	32142,8	-	191715,8	-	16,7	-
2016	47362,3	47,3	196536,4	2,5	24,0	43,7
2017	47678,8	0,6	225995,2	14,9	21,0	29,1
2018	41822,9	(12,2)	251064,5	11,0	16,6	(20,9)

2019	38331,5	(8,3)	262917,2	4,7	14,5	(12,6)
2020	64248	67,6	198774,3	(24,3)	32,3	122,7
2021	69912,4	8,8	01439 3,5	51,6	23,1	(28,4)

المراجع: (2015-2018): وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2020، 35-36. (2018-2021): وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، 38. * الناتج المحلي الإجمالي: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة. * النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين الاقواس: قيم سالبة.

تمويل موازنة الدولة من تشغيل (50 %) من احتياطات المصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2015)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، 76-77) الى جانب التوسع في اصدار حوالات الخزينة لمدة (364) يوم بنسبة (615,5 %) وارتفاع كل من قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها للأعوام (2010-2014) بنسبة (0,8 %) و الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين بـ (168,6 %) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2016)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، 63)، في حين شهد العامين (2018 و 2019) انخفاضاً في رصيد الدين الداخلي بنسب (12,2 % و 8,3 %) على وفق اعلان الحكومة العراقية النصر الرسمي على تلك التنظيمات، وتبعاً لذلك، انخفض الانفاق العسكري بنسبة (14,73 - %) الى (7287000) مليون دينار في (2018) مقارنة مع (2017) (حران والشمري، 2023، 18) من جهة، و لنمو الإيرادات النفطية بمعدل (46,9 % و 3,8 % في 2018 و 2019) من جهة أخرى في ضوء زيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية بنسبة (22,3 % من 49,3 دولار/ برميل في 2018 الى 60,3 دولار/ برميل في 2019) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2018 و 2019)، صفحات متفرقة)، ومن ثم، عدم الحاجة الى مصادر تمويل أخرى ومنها الدين الداخلي، فضلاً عن "تسديد - انخفاض" جزء من رصيد حوالات الخزينة "حوالات الاحتياطي الالزامي" بنسبة (2,7 - %) وانخفاض فقرة (القروض) بـ (8,5 %) و "تسديد" انخفاض "الدين المتبقي بذمة وزارة المالية بـ (10,2 - %) وانخفاض حوالات وزارة المالية خارج المزايد بـ (6,6 - %) في (2019) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2019)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، 52)، بينما عاود الارتفاع بنسب (67,6 % و 8,8 % في 2020 و 2021) على التوالي لارتفاع بعض مكونات الدين الداخلي ك (الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من البنك المركزي بـ (9,8 %) و (السندات (9,4 %) و (القروض (10 %) ومنها قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها للمدة (2010-2014)



بـ(1,4 %) وقروض المصرف العراقي للتجارة (19,5 %) في (2021) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2020 و 2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة) والمتزامنة مع زيادة الالتزامات المالية للدولة بعد أزميتي (جائحة كورونا) و (انخفاض الطلب العالمي على النفط مما أدى الى انخفاض أسعار النفط دولياً" بـ(94,5 % - في 2020)) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2020)، صفحات متفرقة)، أما نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت ما بين (14,5 % - 32,3 %) وهي جميعها ضمن الحدود الدنيا التي أشار إليها الصندوق (25 % - 30 %) أو (60 %) كما حددتها اتفاقية (ماستريخت)، أي أنها ضمن الحدود المقبولة والأمانة المسموح بها، وهذا مؤشر إيجابي يدل على تحسن وضع الاقتصاد العراقي وارتفاع مستويات الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم، ان الدولة قادرة على خدمة ديونها وتحقيق الملاءة والسيولة المالية.

✓ مؤشر الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي: ينشأ لعجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة أو الدولة للعمليات الأجنبية، لذا، تلجأ الى مصادر أجنبية للحصول على التمويل، وقد يكون مصدرها حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية، و يتم في إطار العلاقات الخارجية (بانافع وعلي، 2020، 144)، إذ ارتفع قيمة الدين الخارجي ونسبة المؤشر للمدة (2015-2017) الموضح في (الجدول (2)) من (68590,4 في 2015 الى 71404,8 في 2016 ليصل الى 78136,6 في 2017) وبنسب (4,1% و 9,4%) بسبب الزيادة الحاصلة في القروض الجديدة بنسبة (56,9%) و ثبات الدين التجاري للدائنين (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2016)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، 64) والأوضاع الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط عالمياً " وصل سعر برميل

الجدول (2): مؤشر الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2015-2021) (مليار دينار / %)

السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
2015	68590,4	-	191715,8	-	35,7	-
2016	71404,8	4,1	196536,4	2,5	36,3	1,6
2017	78136,6	9,4	225995,2	14,9	34,5	(4,9)

2018	80510	3,0	251064,5	11,0	32,0	(2,7)
2019	82551	2,5	262917,2	4,7	31,3	(2,1)
2020	101501	22,9	198774,3	(24,3)	41,5	32,5
2021	-	-	301439,5	51,6	-	-

المراجع: (2015-2018): وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2020، 35-36. (2018-2021): وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، 38. * الناتج المحلي الإجمالي: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة. * النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين الاقواس: قيم سالبة.

النفط الى أقل من (30) دولار"، وانخفاض إيراداتها النفطية و الأخيرة هي المصدر الرئيسي "لإيرادات اقتصاد البلد الريعي بنسبة تتراوح بين (90% - 95%) من إيرادات الموازنة العامة، و بين (45% - 50%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك، تخضع الإيرادات النفطية لعاملين أساسيين هما (الأسعار: لتغيرات العرض والطلب العالمي على النفط) و (الإنتاج: الى الطاقة الإنتاجية للبلد والحصة المسموح بتصديرها ضمن اتفاقات المنتجين الدوليين، فالحصة التصديرية للبلاد ضمن الأوبك تقدر بـ (5,6 برميل نفط يوميا) (نعمة ومحمد، 2018، 143) وضعف الحكومة في تحصيل إيراداتها من القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها (الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج) بنسب (0,6% و 1,2% و 2,3%) من إجمالي الإيرادات في (2015 و 2016 و 2017) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 و 2016 و 2017)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة) الى جانب الاستمرار بالاقتراض لدعم الموازنة وإكمال المشروعات الحكومية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ك (الكهرباء)، مما قلل من إمكانية الدولة على الوفاء بالتزاماتها نحو الاتفاق على ضروريات الاتفاق الداخلي تارة، وعدم القدرة على الوفاء بالقروض أو خدمة القرض سواء محليا أو خارجيا" تارة أخرى، وارتفاعه على نحو طفيف بـ (3,0% في 2018) ليواصل في (2019): بسبب الاحتجاجات : مظاهرات تشرين الأول ضد الحكومة ، ومحاولة الأخيرة الاقتراض بغية تحقيق بعض المكاسب السياسية وتطوير البنى التحتية) و (2020: لانتشار الجائحة الذي شل الاقتصاد العالمي" لا تزال العديد من بلدان العالم آنذاك، عرضة لتقشي سلاسل جديدة متحورة وإجراءات الاغلاق الاحترازي، وما رافقها من انقطاع سلاسل الامدادات التجارية وانخفاض صادرات السلع والخدمات النهائية جراء انهيار الطلب العالمي والمحلي، مما أدى الى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية لأدنى مستوياتها بـ (33,1- %)، وكتحصيل حاصل انخفاض الإيرادات النفطية بـ (45,1- %) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2020)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية



العامة، 45)، اما نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت (35,7 % و 36,3 % و 34,5 %) في (2015 و 2016 و 2017)، اما انخفاض المؤشر (31,3 % في 2019 مقارنة بـ 32,0 % في 2018) بالرغم من ارتفاع قيمة حجم الدين الخارجي ناجم عن ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو (4,7 %)، اما في (2020)، سجل نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي الأعلى (41,5 %) لارتفاع حجم الدين الخارجي بمعدل نمو موجب (22,9 %) مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سالب (-42,3 %)، إلا مع ذلك، فإن النسبة المذكورة للمدة (2015- 2020) لا تزال ضمن الحدود المقبولة، ولم تتعد الحد الأقصى (60 %)، وكسابقتها تحقيق الملاءة والسيولة المالية.

✓ وبالنسبة الى مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يبين حالة الاستدامة المالية في البلد ومدى قدرة الدولة في تحمل الديون وخدمتها، من الجدول (3)، يتضح، ان الدين العام قد سجل " ارتفاعاً " : تدهوراً - معدلات نمو موجبة بـ (17,9 % و 5,9 % و 37,1 % و 57,8 %) في (2016 و 2017 و 2020 و 2021) لارتفاع حجم كل من

الجدول (3): مؤشر الدين العام ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة (2015- 2021) (مليار دينار / (%))

السنة	الدين العام	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
2015	100733,2	-	191715,8	52,5	-
2016	118767,1	17,9	196536,4	60,4	15,0
2017	125815,4	5,9	225995,2	55,6	(7,9)
2018	122332,9	(2,7)	251064,5	48,7	(12,4)
2019	120882,5	(1,1)	262917,2	45,9	(5,7)
2020	165749	37,1	198774,3	83,3	81,4
2021	69912,4	57,8	301439,5	23,1	(72,2)

المراجع: (2015- 2018): وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2020، 35- 36. (2018- 2021): وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، 38. *الناتج المحلي الإجمالي: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة. *النسب المئوية استخرجت من الباحثة. *الأرقام بين الاقواس: قيم سالبة.

الدين الداخلي (الجدول (1)) و الخارجي (الجدول (2)) مقابل معدلات نمو سالبة (-2,7 % و -1,1 %) في (2018 و 2019) لانخفاض الدين الداخلي بنسب سالبة (الجدول (1))، اما كنسبته الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية،

بلغت (52,5 % و 55,6 % و 48,7 % و 45,9 % و 23,1 %) في (2015 و 2017 و 2018 و 2019 و 2021) على التوالي، وهي ضمن المعدلات المقبولة المحددة للدين العام (60 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر إيجابي يشير الى تراجع نسب مساهمة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي تبعاً لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ما عدا في (60,4 % و 83,3 % في 2016 و 2020) ليتجاوز النسبة المعيارية المحددة لها، مما يعكس عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية نتيجة تعزيز ودعم البنى الأساسية للأنظمة الصحية للتصدي للجائحة، حيث حصل البلاد على قرض من البنك الدولي بقيمة (33,6) مليون دولار وإصدار القانون رقم (5) لسنة (2020) بهدف تمويل العجز المالي، وبموجبه، سمح للحكومة بالاقتراض من المصادر الخارجية بما لا يزيد عن مبلغ (5) مليار دولار والاقتراض الداخلي بما لا يتجاوز (15) ترليون دينار لتغطية تلك النفقات (وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، 38).

وعلى وفق المؤشر المذكور، ان الاستدامة المالية تم تحقيقها "الملاءة والسيولة المالية" في (2015 و 2017 و 2019 و 2021)، ولم تتحقق في (2016 و 2020).

2. قاعدة الإيرادات: وضع حدود عليا للإيرادات العامة وتجنب الإفراط في العبء الضريبي، ويمكن ادراج ضمن هذه القاعدة، المؤشرين الآتيين:

✓ **العجز الأولي:** يعطي دليلاً على مدى القيود المفروضة على اتخاذ قرارات الموازنة العامة في ظل زيادة عبء الدين الحكومي، وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي المطلوب "المستهدف" للميزانية لتثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وبين الرصيد الأولي لميزانية المتحقق، ففي حال ان كان ان الرصيد الأولي المستهدف (أكبر) من الرصيد الأولي المتحقق، فأن الفجوة الأولية (موجبة) والسياسة المالية ليست (مستدامة) لأنها تميل الى رفع مستوى الدين بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي الأولي، اما اذا كان الرصيد الأولي المستهدف (أقل) من الرصيد الأولي المتحقق، فتكون الفجوة الأولية (سالبة)، ويتحقق الاستدامة المالية" تميل السياسة المالية الى تخفيض مستوى الدين بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (عجم والفتلاوي، 2023، 517). سجل مؤشر العجز الأولي (الجدول (4)) قيم بين موجبة (2,02 % و 6,41 % و 1,49 % و 5,83 %) في (2015 و 2016 و 2019 و 2020) على التوالي وسالبة بـ (1,05 - % و 9,55 - % و 2,08 - %) في (2017 و 2018 و 2021) على التوالي، أي عدم تحقيق الاستدامة المالية في الأولى مقابل تحقيقها في الثانية نتيجة الفوائض المالية التي حققتها الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإيرادات العامة لاسيما



النفطية منها بنسب (1,3 % و 46,9 % و 74,9 %) نتيجة زيادة تصدير النفط بمعدل يومي (3,3 و 4,0 على الرغم من انخفاضه على نحو طفيف 3,4) مليون برميل وزيادة أسعاره دولياً بنحو (49,3 مكرر و 68,3) دولار/برميل في (2017 و 2018 و 2021) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2017 و 2018 و 2021)، صفحات متفرقة) وارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي في (2017 و 2018 و 2021) (الجدول (1))، وعلى وفقها، ان الاستدامة المالية "الملاءة والسيولة المالية"، قد حققت لـ (2017 - 2018 و 2021) واخفاها لـ (2015 - 2016 و 2019 و 2020).

الجدول (4): مؤشر العجز الأولي في العراق للمدة (2015-2021) (%)

السنة	مؤشر العجز الأولي
2015	2,02
2016	6,41
2017	(1,05)
2018	(9,55)
2019	1,49
2020	5,83
2021	(2,08)

المراجع: (عجم والفتلاوي، 2023، 518 - 519)

✓ **الفجوة - المتانة الضريبية:** يستند الى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي " ان السياسة الضريبية تستهدف تقليل الفجوة بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية" (حسين، 2016: 32)، ويتم حسابه بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة الآتية: (الجميل ومجبل، 2023، 310)،

مؤشر الفجوة الضريبية =

$$\left(\frac{B}{GDP}\right) - \left(\frac{E}{GDP}\right)$$

E: النفقات العامة خلال السنة.

B: الإيرادات الضريبية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة.

حقق المؤشر (الجدول (5)) نتائج موجبة بنسب (1,02 % و 2,27 % و 2,68 % و 1,33 % و 1,44 % و 1,83 % و 1,55 % في 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021)، مما يعني، أن الإيرادات الضريبية المتحققة منخفضة لا تتمكن من تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج ضمن الحدود الآمنة ، ومن ثم، عدم تحقيق الاستدامة المالية للدور الضعيف للعوائد الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة التي سجلت (0,6 % و 1,2 % و 2,3 % و 2,1 % و 1,5 % و 2,2 % و 1,2 %) في (2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021) في ظل تطبيق قانون التعريف الكمركية رقم (2) لسنة (2010) وان لم يكن على نحو كامل بنسب ما بين (0 % - 100 % على اجمالي السلع المفروضة عليها (7077)، وأعلى نسبة (5 %) مفروضة على (2150) سلعة : 30,40 % (السلطاني، 2021: 72 - 73) مقارنة بالإيرادات النفطية (77,2 % و 81,4 % و 84,1 % و 79,7 % و 92,2 % و 86,2 % و 87,3 %) في الأعوام المذكورة على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 - 2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة)، اما انخفاضها مقارنة بالإيرادات النفطية، لسيطرة تنظيمات (داعش) على عدد من المنافذ الحدودية وانخفاض الانفاق الاستثماري بنسب سالبة (14,3 % - 16,0 % - 58,4 % - 0,9 %) في (2016 و 2018 و 2021 و 2022) (الجدول (7) "يذكر لاحقا")، ناهيك عن ان معظم الاستيرادات تعد "عسكرية" لتغطية حاجة القوات المسلحة بسبب الحرب، وهي في اصلها معفاة من الضرائب الكمركية، وشيوع ظاهرة الاقتصاد الخفي غير الرسمي التي على وفقه، تتم الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي، الأمر الذي يصعب من مهمة تحصيل الضرائب و سيادة المبادلات العينية وانتشار التهرب الضريبي والرشوة والفساد في مجال عدم تحصيل الضرائب الكمركية أو يتم تثبيتها بغير حقيقتها لعدم

الجدول (5): مؤشر الفجوة الضريبية في العراق للمدة (2015 - 2021) (%)

السنة	مؤشر الفجوة الضريبية
2015	1,02
2016	2,27
2017	2,68



1,33	2018
1,44	2019
1,83	2020
1,55	2021

المراجع: (عجم والفتلاوي، 2023، 515)

السيطرة على المنافذ الحدودية، وفي السياق المذكور، أعلنت هيئة الكمارك الى ان وارداتها وصلت في (6) أشهر من عام (2016) الى (400) مليون دينار، في حين ان القيمة الحقيقية لها تراوحت (0,9) مليار دينار (الجنابي، 2021، 330) والاعفاءات والتسهيلات الضريبية ومنها السلع المعفاة من الضريبة المقدرة بـ (709 : 10,01 %) من اجمالي السلع وأغلبها استهلاكية ومواد أولية ضرورية للمواطن وأقلها (100%) مفروضة على سلعتين فقط (بنادق صيد) (السلطاني، 2021: 72، 74)، بالإضافة الى ذلك، ان الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لا يخضع منها للضرائب سوى (15 %) (صندوق النقد الدولي، 2017، 16)، ومن ثم، ان هذه النسبة لا يمكن تطبيقها على الدول الريعية أو النفطية ومنها العراق، كون ان حجم الناتج المحلي الإجمالي كبير بسبب الإيرادات النفطية من ناحية، وان تم الحصول على ضريبة تتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي سيكون مجحفاً بحق المكلفين ضريبياً من ناحية أخرى (حسين، 2016، 32)، بمعنى آخر، لم تتحقق الاستدامة المالية وفق هذه القاعدة للمدة (2015-2021).

3. قاعدة توازن الموازنة: ان يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية تحل نفسها بمجرد زوالها، و لا يعتبر تحقيق "التعادل- التوازن" للموازنة شرطاً أو أمراً إلزامياً في أوقات الركود، والشرط الأساسي يكمن في ان تحافظ على التوازن في الدورات الاقتصادية، وان أي فوائض مالية متراكمة في أوقات "الرواج- الازدهار" يمكن توجيهها الى تمويل العجز المتكبد في سنوات الركود (محمد واحمد، 2024، 123)، وتبعاً لاتفاقية "ماستريخت" للاتحاد الأوروبي التي تضع الحد الأقصى لعجز الموازنة المسموح به للدول الأعضاء في الاتحاد، بأن لا يتجاوز (3 %) من الناتج المحلي الإجمالي (الوالملي ونعمة، 2020، 54)، بهدف تنظيم عجز الموازنة العامة السيطرة على تراكم الديون العامة نتيجة الافراط في الانفاق"، وضمان تحقيق الاستدامة المالية، لان عجزها يلغي أثر الانفاق العام أو خفض الضرائب على الطلب الكلي كونه يحتاج الى أموال كثيرة لتغطيته، ومن ثم، مزاحمة القطاع الخاص، مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي (علي واحمد، 2018، 108-109)، ومن أجل تحديد الوضع المستدام، يتطلب توافر شرطين هما: (السلطاني، 2021، 56)

*قدرة الدولة على تلبية قيد ميزانيتها للفترة الحالية دون تكرار التخلف عن السداد أو استخدام الديون المفرطة.

*توقف الدولة عن سياسة تراكم الديون في حال تعديل كبير لسياستها المالية في المستقبل، لتكون قادرة على سداد خدمة ديونها، علماً، ان تخفيض نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بحدود (0,25% - 0,5%) (علي واحمد، 2018، 109)، والمؤشر المعني وفق القاعدة أعلاه، يتمثل في:

✓ نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس مدى قدرة المال العام والقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة المديونية مستقبلاً، ويعتمد حسابه على تقدير قيمة (العجز - الفائض) الأولي للموازنة العامة من حيث الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، من الأرقام المدرجة في الجدول (6)، ان أغلب الأعوام (2017 و 2018 و 2021 و 2022) حققت فائضاً في الموازنة العامة للدول لارتفاع أسعار النفط عالمياً من (49,3 دولار/برميل في 2017 و 2018) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2017 و 2018)، صفحات متفرقة) الى (68,3 و 95,9 دولار/ برميل في 2021 و 2022) وبنسب (38,5% و 40,4%) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2021 و 2022)، صفحات متفرقة) والتوصل الى لقاحات مضادة لفيروس - جائحة كورونا، وما تبعها من زيادة مستوى التطعيم عالمياً وإزالة القيود والانفتاح التجاري لمختلف الاقتصادات، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي ورفع الحصص الشهرية للدول المنتجة للنفط وفقاً لمقررات (أوبك +) (وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، 2022، 3)، اما نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي، فأنها ضمن الحدود المقبولة (أقل من 3%) بـ (2,0% - 1,5%) في (2015 و 2019) لاتباع الدولة سياسة نقشفية، إلا بتجاوزها الحدود المثلى بنسب (6,4% - مكرر في 2016 و 2020) بسبب ان العجز أصبح صفة ملازمة للموازنات العراقية من زيادة نفقات الدولة العسكرية وانخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية بـ (19,4% - في 2016) ليواصل من (60,38 دولار/ برميل في 2019 الى 40,69 دولار/ برميل في 2020) وبنسبة سالبة بـ (32,6% - على التوالي) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2019 - 2020)، صفحات متفرقة) في ظل انخفاض الإيرادات النفطية بـ (13,7% - و 45,1%) ثم انخفاض الإيرادات الكلية بنسب سالبة ايضاً (18,1% - و 41,2%) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2016 و 2020)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة)، ناهيك عن نقشي الفيروس، وما صاحبها من توقف أغلب المشاريع الاقتصادية، ووفق القاعدة المذكورة، ان تحقيق الاستدامة المالية "الملاءة والسيولة المالية" في (2015 و 2019) مقابل عدمها في (2016 و 2020).

الجدول (6): هيكل الموازنة العامة ومؤشر نسبة عجز الموازنة الى



الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2015-2022) (مليار دينار / (%))

السنة	الإيرادات	معدل النمو	النفقات	معدل النمو	الفائض - (العجز)	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نسبة الفائض - (العجز) الى الناتج المحلي الإجمالي
2015	66470,3	-	70397,5	-	(3927,3)	191715,8	(2,0)
2016	54409,3	(18,1)	67067,43	(4,7)	(12658,16)	196536,4	(6,4)
2017	77335,9	69,9	75490,1	12,5	1845,8	225995,2	0,8
2018	106569,8	37,8	80873,2	7,1	25696,6	251064,5	10,2
2019	107567,0	0,9	111723,6	38,1	(4156,6)	262917,2	(1,5)
2020	63199,7	(41,2)	76082,4	(31,9)	(12882,7)	198774,3	(6,4)
2021	109081,5	72,5	102849,7	35,1	6231,8	301439,5	2,0
2022	161687,4	48,2	116959,6	13,7	44727,8	383064,2	11,6

المرجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة.

*النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين الاقواس: قيم سالبة.

4. قاعدة ضبط الانفاق العام: وضع حد أعلى للأنفاق الكلي أو الجاري بحدود الإيرادات العامة سواء من (القيمة- معدل النمو - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مع وضع مدة زمنية غالباً ما تكون بين (3- 5) سنوات لاستخدامها كأداة لتضييق فجوة الدين العام، تتمثل مؤشراتته في: (السلطاني، 2021: 56)

✓ نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي: الحفاظ على السقف المحدد بين (30 % - 35 %).

✓ نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام: لا يقل عن (35 %).

وعليه، يتضح من بيانات الجدول ((7))، ان دور الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد تأثر بارتفاع- انخفاض الانفاق العام الذي يرتبط بما ينفق من إيرادات نفطية تكفي لمقابلة الانفاق العام المطلوب، أي ان دورها المتذبذب يعكس عدم وجود سياسة واضحة للأنفاق العام للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، بل انه انفاق يعتمد على حجم الإيرادات النفطية على نحو كبير، إذ تذبذب حجم النفقات العامة بين الانخفاض للمدة (2015- 2016 و 2020) بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية والاحداث الداخلية التي شهدتها البلاد وتقشي الفيروس والارتفاع في (2017 و 2018 و 2019 و 2021 و 2022) للأسباب السابقة الذكر، وبالنسبة الى نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، فأنها ضمن السقف المسموح به لـ (2016- 2018 و 2021 و 2022)

مقابل تجاوزها في (2015 و 2019 و 2020)، إلا ان المشكلة في الجزء الأكبر منها هي نفقات جارية بقيمة (51832,8 و 51173,4 و 59025,7 و 67052,9 و 87301 و 72873,5 و 89526,7 و 104941,1) مليار دينار للمدة ذاتها (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة) نتيجة زيادة معدل النمو السنوي للسكان (3 %) واتساع حجم المدن، وما يتطلب من زيادة الانفاق لتلبية الخدمات والحاجات العامة، ومن ثم، لا يستفاد منه الاقتصاد مقارنة مع الانفاق الاستثماري بنسب متدنية والواردة في الجدول ذاته، والأخير يعد مؤشر سلبي ناجم عن انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي، باعتبار الأخير دالة في الاستثمار، اما نسبة مؤشر الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام، فهي ضمن السقف المحدد ايضا"، إلا في (2020 و 2022) بتجاوزها (42,1 % و 70,8 %)، وعليه، على وفق قاعدة ضبط الانفاق، ومنها (سقف الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي: تحققت الاستدامة المالية للمدة (2016-2018 و 2021 و 2022)) وعدمها (2015 و 2019-2020) و (سقف الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام: تحقيقها للمدة (2015-2019 و 2021) مقابل عدمها في (2020 و 2022))، أي تحقيق الملاءة والسيولة المالية مقابل عدمها.

الجدول (7): مؤشري نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق العام في العراق للمدة (2015-2022)

(2022) (مليار دينار / (%))

السنة	الانفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	الانفاق الاستثماري	معدل النمو	مؤشر نسبة الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق العام
2015	70397,5	191715,8	36,7	18564,7	-	26,3
2016	67067,43	196536,4	34,1	15894,00	(14,3)	23,6
2017	75490,1	225995,2	33,4	16464,4	3,5	21,8
2018	80873,2	251064,5	32,2	13820,3	(16,0)	17,0
2019	111723,6	262917,2	42,4	24422,6	76,7	21,8
2020	76082,4	198774,3	38,2	32088	31,3	42,1
2021	102849,7	301439,5	34,1	13322,7	(58,4)	12,9
2022	116959,6	383064,2	30,5	12018,5	(0,9)	70,8

المرجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة.*

النسب المئوية استخرجت من الباحثة.* الأرقام بين الأقواس: قيم سالبة.

5. القاعدة الذهبية: ان عجز الموازنة الممول عن طريق الدين العام يجب ان يوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري، كونه سيخلق اصولاً جديدة يمكن ان تفيد الأجيال القادمة، ومن ثم، يمكن ان تتحمل تكاليف تسديد الدين، مما سيخلق



عدالة في توزيع الثروة والاعباء بين الأجيال (الوئلي ونعمة، 2020، 54)، بينما، يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والجارية، أي السماح بالاقتراض خلال الدورة الاقتصادية محدد لأغراض تمويل الاستثمار العام فقط والذي من شأنه تعزيز البنية التحتية واستحثاث النمو الاقتصادي، لاسيما وان الاستثمار الخاص يعتمد على نوعية البيئة التي يعمل فيها ومدى توفر الخدمات الأساسية من النقل والاتصالات وغير ذلك، الخ.، وكتحصيل حاصل، تحسين الإنتاجية الكلية، ويضم:

✓ مؤشر نسبة عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري: ان يكون ضمن الحد المسموح والآمن أقل من (100 %) (علي واحمد، 2018، 109، 119)، إذ تم تمويل الجزء اليسير من الانفاق الاستثماري (الجدول (8)) (21,1- % و 17,0- % و 40,1- %) في (2015 و 2019 و 2020) عن طريق الاقتراض والمتبقي من الإيرادات العامة، في حين تم تمويل الجزء الأكبر منه (79,6- %) في (2016) عن طريق الاقتراض والمتبقي من الإيرادات العامة، وعلى وفقه، ان البلاد لم يخرج من اطار القاعدة الذهبية للمدة (2015- 2016 و 2019- 2020)، كون ان نسبة العجز لم تتجاوز (100 %)، الأمر الذي يشير الى ان الاقتراض كان يوجه نحو الانفاق الاستثماري، ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية "الملاءة والسيولة المالية" في الأعوام المذكورة.

الجدول (8): مؤشر نسبة عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري في العراق

للمدة (2015- 2022) (مليار دينار / (%))

السنة	عجز الموازنة	الانفاق الاستثماري	مؤشر نسبة عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري
2015	(3927,3)	18564,7	(21,1)
2016	(12658,16)	15894,00	(79,6)
2017	1845,8	16464,4	11,2
2018	25696,6	13820,3	185,9
2019	(4156,6)	24422,6	(17,0)
2020	(12882,7)	32088	(40,1)
2021	6231,8	13322,7	46,7
2022	144727,8	12018,5	1,204

المرجع: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة. *

النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين الاقواس: قيم سالبة.

2.3 العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية: يذكر منها:

1. معدل النمو الاقتصادي: ان العلاقة بين تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي علاقة طردية من حيث زيادة الدخل القومي، وما يتبعه من زيادة دخل الافراد، وفي المجال المذكور، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من (5,3) مليون دينار في (2015) الى (6,5) مليون دينار في (2018 و 2019) وبنسبة (22,6%) (البنك المركزي العراقي، النشرتين الإحصائيتين السنويتين (2018 و 2021)، مؤشرات القطاع الحقيقي، صفحات متفرقة)، وعلى الرغم من انخفاضه الى (5,1) مليون دينار في (2020)، إلا قد عاود الارتفاع الى (5,9) مليون دينار في (2021) وبنسبة (15,6 %) (البنك المركزي العراقي، النشرتين الإحصائيتين السنويتين (2020 و 2021)، مؤشرات القطاع الحقيقي، صفحات متفرقة)، وقدرة الأخير على دفع الضرائب، و زيادة حصيلة الأخيرة منها، ومن ثم، تقليل الفرق بين النفقات والإيرادات العامة على حد سواء للدولة، علماً، ان النمو الاقتصادي يسهم في زيادة معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار وتقليل الانفاق الحكومي الإضافي الذي بدوره يمول من الاقتراض، ويؤكد العلاقة المذكورة بيانات الجدول (3) من زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع معدل نمو الدين العام.

2. معدل الفائدة: ان العلاقة بين كل من سعر الفائدة و الاستدامة المالية تعد عكسية، فارتفاع سعر الأولي يسهم في انخفاض قدرة الدولة على اصدار ديون سواء كانت محلية أو خارجية بسبب ارتفاع تكاليفها، مما يعني تحمل الدولة أعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون (حسين، 2016، 36)، إذ قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة الأساس للسياسة المالية من (6 %) في (2015) الى (4 %) ابتداءً من (آذار/ 2016) ليواصل بالمعدل نفسه للمدة (2017- 2022) بهدف تقليص الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمستوفاة لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات منح الائتمان للقطاع الخاص (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2022)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، صفحات متفرقة).

3. الإيرادات النفطية: ان الاستدامة المالية مرتبطة بالإيرادات النفطية بعلاقة طردية من حيث ارتفاعها، إلا في الوقت ذاتها، وهي معرضة للصدمات الخارجية في حال انخفاض في أسعار بيعه بنسب أنفة الذكر (19,4 - % و 32,6 - %) أو حجم تصديره من (10 % الى 12,5 - %) في (2016 و 2020) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2016 و 2020)، صفحات متفرقة).

4. ووفقاً للنقطة (3)، يعد الاقتصاد العراقي ريعياً من حيث الاتكاء على الثروة النفطية مقابل محدودية خيارات التمويل في ظل انخفاض مساهمة كل من الإيرادات (التحويلية: 3,2 % و 5,6 % و 2,8 % و 1,5 % و 1,0 % و 0,8 % و 4,6 % و 0,6 %) و (الرأسمالية: 0,1 % و 1,3 % و 0,1 % و 0,1 % و 0,1 % و 0,0 %) والضرائب



على الدخل والثروات: 2,4% و 5,9% و 5,9% و 3,2% و 2,2% و 5,2% و 3,0% و 1,7%)) و (الرسوم: 0,9% و 1,2% و 1,2% و 0,1% و 0,9% و 1,2% و 1,0% و 0,7%)) من اجمالي الإيرادات في (2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021 و 2022) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2022)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، صفحات متفرقة).

5. تجنب الزيادة المفرطة للديون الحكومية، فالجوء الى الاقتراض العام لتمويل النفقات العامة الحالية، يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية الجارية، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم، كونه يلزم تلك الأجيال على الاستغناء عن جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض "في حال قيام الحكومة بالاقتراض اليوم، سيؤدي الى تحويل الاستهلاك من المستقبل الى الحاضر، ويلزم الأجيال المستقبلية على التخلي عن جزء من استهلاكهم الشخصي لأجيال الوقت الحالي، بمعنى، ان الأجيال الحالية ستعيش على حساب الأجيال المستقبلية، ان لم تضع الحكومة حدوداً" للزيادة المفرطة في الدين العام" (آل طعمة، 2019، 115-116).

بمعنى آخر، ان الاستدامة المالية هي قدرة الحكومة في الحفاظ على الانفاق الجاري والإيرادات المختلفة لفترة طويلة دون ان تهددها حالات من الارتفاع المالي أو ظهور مطلوبات تعيق التزامات الحكومة من تعطل دفع الرواتب الحكومية ودفع مستحقات المقاولين وغيرها، ولكي تتحقق بدون تهديد، فأنها تخضع لقيد يسمى بـ (قيد الموازنة) الذي يعد الضابط الذي يوضح بانه ينبغي ان لا تتجاوز (النفقات العامة) حدود التمويل (الإيرادات)، ففي حالة تجاوز النفقات حدود التمويل ستخضع الى قيد أقل صرامة يدعى بـ (قيد الموازنة الهش)، والأخير يشير الى القيام بالصرف من جانب الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد بما يتعدى التمويل خارج نقطة التعادل دون ان تخترق القانون، والسبب في القدرة على المناقشة من (الرافعة المركزية - رافعة التمويل الربعية المركزية: العائدات النفطية) لسد النفقات التمويلية دون كفاءة تذكر لتوليد الإيرادات، ومثاله، هناك أكثر من (100) شركة مملوكة الى الدولة وفيها (400) ألف عامل يعملون بوظائف عاطلة منذ (2003) لغاية الآن، ولكن يتقاضون رواتب، مما يحقق نسبة خسائر مستمرة في قطاع التمويل الذاتي، وتعد خطيرة في حال انخفاض اسعار النفط، فتدخل الموازنة في إخفاقات التمويل المركزي الخطيرة (محمد والبكري، 2021، 24).

4. خاتمة

1.4 الاستنتاجات

1. على وفق القواعد الخمسة للاستدامة المالية أو الانضباط المالي في العراق:

* (الدين الذي يقاس بمؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ كانت مؤشري نسبة الدين الداخلي * والخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي ضمن الحدود المسموح بها حسب صندوق النقد الدولي (25% - 30%) واتفاقية ماستريخت (60%)، مما يعكس قدرة الدولة على خدمة ديونها، وبالنسبة الى تحقيق الاستدامة المالية وفق

مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم تحقيقها في (2015 و 2017-2019 و 2021) لاعلان النصر على (داعش) وارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية الذي انعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وعدمها في (2016 و 2020 بـ 60,4% و 83,3%) لتجاوزها النسب المعيارية المذكورة أعلاه، في ظل الاحداث الداخلية التي شهدها البلاد، وما ترتب عليها من زيادة الانفاق العسكري يقابله انخفاض الطلب العالمي على النفط، وانخفاض كل من الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي الى جانب التصدي للجائحة.

* (الإيرادات بمؤشره : العجز الأولي : تسجيلها قيم موجبة لـ (2015-2016 و 2019-2020) و بذلك، لم تحقق الاستدامة المالية، وسالبة لـ (2017-2018 و 2021) بتحقيقها في ظل الفوائض النفطية المتزامنة مع زيادة تصديرها) و (الفجوة الضريبية التي لم تحقق الاستدامة وفقها للمدة (2015-2021) لضعف دورها التمويلي في الإيرادات العامة للدولة الى جانب سيادة المبادلات العينية و والاعفاءات وانتشار التهرب الضريبي) و (توازن الموازنة بمؤشره عجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي: تحقيقها لكونها ضمن الحدود المقبولة في (2015 و 2019) مقابل تجاوزها في (2016 و 2020) لزيادة الانفاق العسكري وانخفاض الإيرادات العامة في ظل انخفاض الإيرادات النفطية بنسب سالبة).

* (ضبط الانفاق العام بمؤشراته: الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي: ضمن السقف المسموح به لـ (2016-2018 و 2021 و 2022) مقابل تجاوزها في (2015 و 2019 و 2020)، كون الجزء الأكبر منها استهلاكية) و (الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام: ضمن السقف المحدد (لا يقل عن 35 %) للمدة (2015-2019 و 2021) مقابل عدمها في (2020 و 2022)) و (القاعدة الذهبية: بمؤشر عجز الموازنة الى الانفاق الاستثماري بأقل من (100 %) ضمن الحد الآمن (2015-2016 و 2019-2020)، أي يتم توجيه الاقتراض نحو الانفاق الاستثماري، وبذلك، تحقيق الملاءة والسيولة المالية.

2. ووفقا لأعلاه، ان تحقيق الاستدامة المالية في البلاد لبعض المؤشرات وعدمها لأخرى، يعتمد على محدداتها من حيث معدل النمو الاقتصادي بارتفاعها أو انخفاضها ومعدل الفائدة والإيرادات النفطية كونه اقتصاد ريعي.

2.4 المقترحات

1. إنشاء جهاز لإدارة الدين (الداخلي والخارجي) لغرض الإبقاء على حجم المديونية في الحدود المقبولة ضمن المؤشرات المعتمدة دوليا"، مما يساهم في تقادي حدوث أزمة المديونية أو تخفيض اعبائها عن الاقتصاد الوطني.

2. الاستفادة من الفوائض المالية في حال ارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية.

3. توجيه الديون الحكومية المستخدمة في مجال الانفاق الحكومي نحو الانفاق الاستثماري بهدف توليد دخل إضافي في المستقبل، ويجعل الدين العام منتجاً بتحقيقه علامة موجبة في تحقيق النمو الاقتصادي، مما يزيد من احتمالية الاستدامة المالية تارة، وعدم الاضرار بالأجيال القادمة تارة أخرى.

4. سيطرة الدولة على منافذ البلاد كافة والمؤاني لغرض الحد من الفساد المستشري في مفاصلها.

5. عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة، كي لا تضطر الى إعادة هيكلة أوليات الانفاق وترتيبها وآليات تمويل العجز في المستقبل بهدف تمويل أعباء مديونيتها، من حيث:

* احتواء أو تقليل الهدر المالي غير المبرر "الانفاق (الاستهلاكي- الجاري)" وزيادة الإيرادات غير النفطية للحفاظ على الاستدامة المالية وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها.

* تقليل الاعتماد على الدين الخارجي، ومن ثم، الحد من أعباءها من خلال تطوير سوق الدين الداخلي في البلاد كرافد رئيسي لتمويلها.

* تنويع مصادر تمويلها وتميئتها عن طريق الاهتمام بالدور التمويلي للضرائب" توليد إيرادات ضريبية مستدامة ومستقرة في آن واحد بتوفير أوعية ضريبية حقيقية".

5. قائمة المراجع

1. آل طعمة، د. حيدر حسن (2019)، استخدام منهجية الدين في العراق، مجلة NARDL في تحليل استدامة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد (35)، العدد (39).

2. بانافع، د.وحيد عبد الرحمن، وعلي، عبد العزيز عبد المجيد (2016)، تقييم الاستدامة المالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المملكة العربية السعودية، العددان (74 و 75).

3. بانافع، د. وحيد بن عبد الرحمن وعلي، عبد العزيز عبد المجيد (2020)، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، الرياض: مركز البحوث والدراسات: معهد الإدارة العامة.

4. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2022)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

5. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2018 و 2020-2021)، مؤشرات القطاع الحقيقي، بغداد: مديرية الإحصاء والأبحاث.
6. الجميلي، فراس تحرير محمد و ومجبل، د. إسماعيل حمادي (2023)، تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (77)، السنة (20).
7. الجناحي، رائد جواد كاظم (2021)، الاقتصاد الخفي وآثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (13)، العدد (39).
8. الحاوري، محمد احمد (2015)، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد (21)، العدد (44).
9. حران، زهراء ياسين و الشمري، د. مايع شبيب (2023)، تحليل ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في العراق وفقا لتفسير فرضية بيكوك وايزمان، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الكوت: جامعة واسط، المجلد (19)، العدد (55).
10. حسين، عماد حسن (2016)، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد.
11. خن، فتحي (2018)، استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية- دراسة حالة الجزائر والعربية السعودية والنرويج، أطروحة دكتوراه، الجزائر- سطيف: جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
12. الخواجة، سعيد سلمان (2016)، ما هي الاستدامة وما هي أهميتها- آفاق البيئة وتنميتها، عمان.
13. السلطاني، ياسين نادب علي خليل (2021)، اصلاح النظام الضريبي الجمركي في العراق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية للمدة (2004-2019)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد.
14. سماقه يى، د.أيوب أنور حمد و بادواه يى، د.سردار عثمان (2015)، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان- العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (13).



15. صالح، عهود حمود (2021)، اتجاهات السياسة المالية وأثرها في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2018)، رسالة ماجستير، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد.
16. صندوق النقد الدولي (2017)، العراق قضايا مختارة- التقرير القطري رقم (252 / 17).
17. الطائي، هناء عبد الحسين والشلال، مهند عزيز محمد (20 15)، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة (1990- 2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (17).
18. عبد القادر، د. عادل صبحي وآخرون، "سلمان، احمد علي و صالح، عمار عبد القادر"، (2019)، دور الاستدامة المالية في الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الإدارة والاقتصاد وكلية شط العرب الجامعة الأهلية، (الاقتصاد العراقي في ظل اجندة التنمية المستدامة 2030) المنعقد تحت شعار (الناس، الشراكة ومن ثم الازدهار) للفترة (17- 18) نيسان، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.
19. عجم، محمد إسماعيل و الفتلاوي، د. كامل علاوي كامل (2023)، الاستدامة المالية في العراق - نظرة مستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (15).
20. علي، د. عماد محمد و احمد، محمد شهاب (2018)، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004- 2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (15)، العدد (62).
21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2006)، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا: التوقعات النقدية والمالية، العدد (3)، الأمم المتحدة: نيويورك.
22. الأمم المتحدة (1987)، تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك.
23. محمد، د. اسعد منشد و البكري، د. جواد كاظم (2021)، الاستدامة المالية في العراق وتحديات الاقتصاد الريعي، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (التلوث البيئي والتنمية المستدامة في العراق) المنعقد تحت شعار (بيئة نظيفة تعني السعي نحو التنمية المستدامة) للفترة (1- 2 كانون الأول)، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.

24. محمد، د. عمرو هاشم و العبيدي ، ميسون علي حسين(2018)، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد(15)، العدد(62).
25. محمد، وارهيل صادق واحمد، دلدار حيدر(2024)، أثر الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة(2004- 2022)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، دهوك: جامعة زاخو، المجلد(12)، العدد(1).
26. منشد، د. شعبان صدام و الجبوري، ايمان رعد فتاح(2020)، مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية وآثارها الاقتصادية للمدة(2003- 2017)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(15)، العدد(57).
27. نايف، د. قتيبة نبيل وآخرون "عبيد، د. باسم خميس واحمد محمد (2021)، قياس وتحليل الاستدامة المالية لضمان التقاعد والضمان الاجتماعي في العراق للمدة(2014- 2018)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، بغداد: كلية الرافدين الجامعة، السنة(23)، العدد(50).
28. نعمة، د.سمير فخري و محمد، د. مهند عزيز (2018)، قياس الاستدامة المالية في العراق من خلال مؤشر صافي الثروة، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد : بيت الحكمة، العدد (39).
29. الوائلي، د. خضير عباس حسين ونعمة، د. زينب هادي(2020)، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (14) ، العدد(56).
30. وزارة التخطيط (2020)، تقرير الاقتصاد العراقي، الفصل الثاني: المالية العامة، بغداد: دائرة السياسات الاقتصادية والمالية – قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية.
31. وزارة التخطيط (2022)، تقرير الاقتصاد العراقي، الفصل الثاني: المالية العامة، بغداد: دائرة السياسات الاقتصادية والمالية – قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية.